الفصل الرابع:
في عوامل الأسماء

قال رحمه الله: الفصل الرابع في عوامل الأسماء، وهي على ضربين:

١- ضرب يعمل عمل الفعل.

٢- وضرب يعمل عمل الحرف.

فالأول على ضربين:

ضرب يعمل عمل الفعل على المجاز نحو: (عشرون درهما)، وكذا جميع الأسماء التي يكون لها تمييز، ويأتي ذكرها في بابها.

وضرب يعمل عمل الفعل على الحقيقة وهو خمسة:

أحدها: اسم الفاعل نحو: ضارب، ومكرم، يعمل عمل يفعل من فعله تقول: زيد ضارب أبوه عمرا الآن أو غدا، كما تقول: يضرب أبوه عمرا.

والثاني: اسم المفعول يعمل عمل (يفعل) تقول: هذا رجل مضروب غلمانه، كما تقول: يضرب غلمانه، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣].

الـشـرح: قد بينا من قبل أن الأصل في الاسم كونه معربا معمولا لوجود المعاني الموجبة للإعراب فيه وهو كونه فاعلا ومفعولا، ومضافا إليه، وإذا كان كذلك فإنه إذا كان عاملا في غيره لا يكون أصليا في عمله بل لكونه محمولا على الفعل، أو على الحرف، فكان في أدنى درجة العوامل، فلذلك أخره عن رتبة الفعل والحرف في المتن.

وأما معنى قوله في (عشرون) وأمثاله: إنه يعمل عمل الفعل على المجاز، فإنه يسمى نصبا على التشبيه بالمفعول؛ لكونه فضلة في الكلام، كما أن المفعول فضلة في الكلام، وذلك إذا قلت: عندي عشرون رجلا، كما قلت: هم ضاربون زيدا، فكما أن الضرب يقتضي مضروبا فكذلك (عشرون) يقتضي معدودا، إلا أن المفعولية حقيقة في (زيد) لوقوع الضرب به دون المعدود فإنه لمجرد المشابهة فكان مجازًا.

وأما ما يعمل عمل الفعل على الحقيقة فالخمسة المذكورة في المتن وهو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وأسماء الفعل.

(اسم الفاعل)

وأما اسم الفاعل فهو: الاسم الذي اشتق من الفعل لذات من فعل.

ووزنه القياسي في الثلاثي (فاعل) كضارب، وشاد، وواعد، وقائل، وبائع، ورام، وداع.

وفي ذوات الزوائد والرباعية بوزن مضارعه لا فرق بينهما سوى وضع (الميم) فيه موضع حرف المضارع في الفعل إلا في: (تفعل) و (تفاعل) و (تفعلل) فإن الرابع في مكسور، وفي الفعل مفتوح فرقا بين اسم الفاعل واسم المفعول كـ: متربص، ومتجانف، ومتدحرج، كقولك: معط، ومرب، في (يعطي) و (يربي)، على هذا إلى آخر الأوزان.

ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار.

مثاله في التقديم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾[الطلاق:٣]، وفي التأخير: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥﴾[المؤمنون:٥] تقديره: والذين هم يحافظون فروجهم، لكن لما قدم المفعول قوي العامل بإدخال (اللام) كما ذكرنا في نفس الفعل كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ۝١٥٤﴾[الأعراف:١٥٤]، ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ۝٤٣﴾[يوسف:٤٣].

ومثاله في الإضمار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾[الأنعام:٩٥].

يجوز أن يكون (النوى) منصوب المحل بإضمار: فالق النوى. ويجوز إعماله مثنى ومجموعا تقول: هما ضاربان زيدا، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا﴾[العنكبوت:٣٤]، و ﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[الزمر:٣٨]، ويشترط في إعماله أن يكون خبرا لمبتدأ نحو: هذا ضارب زيدا، أو صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب أخاك، أو حالا لذي الحال نحو: جاءني زيد راكبًا حمارًا.

أو يدخله حرف استفهام نحو: أقائم أخوك، أو حرف النفي نحو: ما ذاهب غلاماك.

فإن قيل ما معنى قوله: (يعمل عمل (يفعل) من فعله)؟

قيل: معناه أنه إنما يعمل إذا أردت الحال أو الاستقبال، فلا يجوز: زيد ضارب عمرا أمس، بل هو يضاف فيقال: زيد أمس، وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[الكهف:١٨] فهو حكاية حال ماضية.

ومعنى قوله: (من فعله) أن اسم الفاعل إذا كان مأخوذ من فعل متعد فإنه يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وإن كان من فعل لازم فإنه يرفع الفاعل ولا مفعول له كما لا مفعول للفعل اللازم كقولك: زيد ذاهب غلامه.

(اسم المفعول)

وأما اسم المفعول: فهو الاسم المشتق من الفعل به.

ووزنه القياسي في الثلاثي: (مفعول) كمضروب، ومشدود، وموعود، ومبيع، ومقول، ومدعو، ومرمي.

وفي ذوات الزوائد والرباعية بوزن مضارعه المجهول لا فرق بينهما غير وضع (الميم) فيه موضع حرف المضارعة في الفعل نحو: مكرم ومجرب ومستخرج.

وما ذكرنا في إعمال اسم الفاعل من الجواز في إعمال مثناه أو مجموعه، والشرائط في اعتماده على اعتماده على خمسة أشياء، وكونه للحال والاستقبال فيعتبر في اسم المفعول أيضا.

وقد يستوي اسم الفاعل واسم المفعول في اللفظ دون التقدير نحو: مختار، ومجاب، ومضطر، ويظهر الفرق عند قلب الألف، وفك الإدغام.

(الصفة المشبهة)

قال رحمه الله: (والثالث والصف المشبهة وهي: الصفات التي تثنى وتجمع نحو: حسن، وحسنان، وحسنون، وحسنة، وحسنات، وتقول: مررت برجل حسن أصحابه، وكريم آباؤه، رفعت (أصحابه) بحسن، و(آباءه) بكريم، كما ترفع بفعلها إذا قلت: من إن ضربت زيدا، ومن ضرب زيد عمرو، ومن ضرب زيد عمرا بالتنوين).

الـشـرح: المعنى في كونها مشابهة أنها تشابه اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والأمثلة في المتن.

وإذا كانت الصفة لا تثنى ولا تجمع فهي لا تعمل عمل الفعل لعدم مشابهتها اسم الفاعل، وهي تدل على معنى ثابت، فإن أردت حادثا بها جئت بوزن اسم الفاعل القياسي، فتقول: حاسن، أو كارم الآن أو غد في حسن، وكريم، قال الله تعالى: ﴿وَضَآيِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود:١٢].

وتضاف إلى فاعلها كقولك: حسن الوجه، كما يضاف اسم الفاعل، واسم المفعول إلى الفاعل نحو: هذا ضامر البطن، ومؤدب الخدام.

وفي مسألة (حسن الوجه) سبعة أوجه: حسن وجهه، حسن الوجه، حسن وجها، وحسن الوجه، حسن وجه، وحسن وجهه، حسن وجهه.

فصل

وأما الصفة التي لا تثنى ولا تجمع عمل الفعل فهي (أفعل) للتفضيل، وهي لا تبنى إلا من ثلاثي ليس من الألوان والعيوب كفعل التعجب نحو: هو أشرف منه، وأكبر منه، وتقول في معنى التفضيل مما وراءها: هو أشد سمرة منه، وأبين بياضًا منه، وأقبح عورًا، وأسرع انطلاقًا.

ويتعاقب عليها حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (من)، ولزوم التعريف باللام أو بالإضافة عند مفارقتها. فهو في الحالة الأولى يستوي فيها المؤنث والمذكر والتثنية، والجمع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف:٤٨].

وقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود:٧٨] يعني مما تطلبون.

و: ﴿هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا﴾ [غافر:٢١]، وتقول الله ورسوله أعلم، أي: من سائر الناس.

وأما في الحالة الثانية: فإن كان معرفا باللام أنث وثني وجمع، قال الله تعالى: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النازعات:٢٠]، وقال: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة:١٠٧]، ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الشعراء:١١١]، فإن كان معرفا بالإضافة جاز الأمران، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٩٦]، وقال: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود:٢٧]، وقال: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٧].

ف: (من) منصوب المحل بفعل مضمر من جنس الظاهر تقديره والله أعلم: فيعلم من يضل، ولا يجوز أن يكون (من) مجرور المحل بالإضافة قالوا لأن اسم التفضيل يضاف إلى ما هو من جنسه، فيكون المعنى: إنه أعلم الضالين، تعالى عن ذلك.

(المصدر)

وأما المصدر: فهو الحدث الذي اشتق الفعل منه عند البصريين كما ذكرناه في المنصوبات العامة، ووزنها الغالب في الثلاثي: (فعل) في المتعدي واللازم، و (فعول) أغلب في اللازم، لكنه خرج عن الأصل المقيس لازدحام المعاني المتغايرة على ألفاظه المفردة فأرادوا أن يفرقوا بين تلك المعاني بالمصادر، فقالوا مثلا: وجد الضالة وجدانا، وفي الحزن: وجدا، وفي الغنى: وجدا، وفي الغضب: موجدة، ونظائرها تكثر.

وهذا الاختلاف والكثرة يختص الثلاثي دون ذوات الزوائد، فإنها تجيء على نهج واحد إلا ما شذ وندر.

فأما في الثلاثي فتبلغ صيغتها أكثر من ثلاثين وزنا، وقد اختار بعضهم صيغتها وأمثلتها من كتاب الله تعالى، فقال: قتل، وفسق، وبخل، ورحمة، وقسمة، وقدره، ودعوى، وذكرى، ورجعى، وشنآن، وعصيان، وكفران، وهرب، وكذب، وعوج، وغلبة، ونظرة، وخيرة، وزوال، ونكاح، وسؤال، وشهادة، وعمارة، ودعاء، وخروج، وقبول، وزفير، ومهلك، وموعد، ومرحمة، ومعذرة.

وأما في ذوات الزوائد فوزنه في كل باب ظاهر ويكون في إعماله على ضربين: مضاف، وغير مضاف.

فإن كان مضافًا وكان من المتعدي فلا يخلو إما أن يكون مضافًا إلى الفاعل، أو إلى المفعول.

فإن كان مضافًا إلى الفاعل انجر وبقي المفعول منصوبًا نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١].

وإن كان إلى المفعول انجر وبقي الفاعل مرفوعًا نحو: ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[الأنعام:١٣٧].

وإن كان غير مضاف وجدت الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا نحو: عجبت من ضرب زيد عمرًا.

ويجوز أن يترك ذكر الفاعل أو المفعول في كلا القسمين، المضاف وغير المضاف، قال الله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤] فترك ذكر الفاعل، و: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣﴾ [البلد:١٣]، ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣﴾ [الروم:٣].

وفي غير المضاف نحو: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥].

وفي ترك المفعول في المضاف: ﴿خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:١١] و ﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٤]، وفي غير المضاف نحو: عجبت من ضرب زيد.

فصل

إن بين اسم الفاعل والمصدر فرقًا في أشياء:

أحدها: أن المصدر يُضاف إلى الفاعل بخلاف اسم الفاعل؛ لأن المصدر غير فاعله، واسم الفاعل هو فاعله في الحقيقة.

بيانه: أن قولك: زيد ضارب أبوه، فالأب هو الضارب، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

وثانيها: المصدر يعمل، وإن أُريد به الزمان الماضي بخلاف اسم الفاعل؛ لأن المصدر مفسر بـ (أن) والفعل سواء كان ماضيًا أو مستقبلاً، واسم الفاعل مُفَسَّرُ بالمضارع.

وثالثها: أن المصدر لا يعمل فيما قبله بخلاف اسم الفاعل؛ لأن معمول المصدر داخل تحت صلة (أن) المقدرة، والصلة لا تتقدم على الموصول.

رابعها: أن المصدر لا يضاف وفيه الألف واللام بخلاف اسم الفاعل؛ لأن المصدر يتعرف بالإضافة دون اسم الفاعل فإنه لا يتعرف إذا أريد به الحال أو الاستقبال دون المضي والاستمرار.

(أسماء الأفعال)

قال رحمه الله: (والخامس: كلمات تسمى أسماء الفعل، كل واحد منها يعمل عمل الفعل الذي هو اسم له نحو قولهم: بله زيدا، بمعنى: دع زيدا، وعليك زيدا، بمعنى: الزم زيدا، ومثله: دونك زيدا، بمعنى: خذ زيدا، ورويد زيدا، بمعنى: امهل زيدا، وهيهات زيدا، بمعنى: بعد زيد، وشتان زيد وعمرو، بمعنى: افترق، ويقحم (ما) فيقال: شتان ما زيد وعمرو.

وصه بمعنى: اسكت، ومه بمعنى: اكفف، وإليك أي: ابعد. وقريب من هذا الضرب (حبذا)؛ لأنه مركب من: (حب) و (ذا)، ويرفع اسما إما معرفة نحو: حبذا زيد، وإما نكرة مخصوصة نحو: حبذا رجل رأيته بالبصرة، فإن اجتمع معرفة ونكرة رفع المعرفة ونصب النكرة نحو: حبذا رجلا زيد).

الـشـرح: قال الشيخ: (تسميتهم هذه الكلم وعدهم إياها في الأسماء مشكل؛ لأن معانيها معاني الأفعال).

وهي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وهي تنقسم إلى متعدي الأمر وغير متعد له.

فالمتعدي: بله، وعليك، ودونك، ورويدك.

وغير المتعدي: صه، ومه، وإليك.

وأسماء الأخبار: هيهات، وشتان، وحبذا.

أما (بله): فعلى ضربين: اسم فعل، ومصدر فيضاف نحو: بله زيد بمعنى: ترك زيد.

و (عليك): فهو الذي في قولك: المال عليك، ثم جعل اسما لـ (الزم)، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[المائدة:١٠٥]، وقوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤] منصوب على المصدر لا بـ (عليكم)؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها.

و (دونك): كان ظرفًا في الأصل ثم جعل اسمًا لـ (خذ).

و (رويد): يكون صفة نحو: ساروا سيرا رويدا، وحالا نحو: ساروا رويدًا، ومصدرًا مضافًا نحو: رويد زيد، واسمًا لـ (امهل) نحو: رويد زيدًا.

وأما (صه) و (مه): فهما صوتان فلا ترى لهما عملاً ظاهرًا؛ لأنهما جعلا اسمين لأمر من فعل لازم، والفاعل في فعل الأمر من المستكين اللازم، وكذلك (إليك)؛ لأنه بمعنى (تنح).

وأما (هيهات): قال عبد الرحمن الدهان: (معناه بعد الأمر جدا)، وأكثر ما يستعمل مكررة، قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[المؤمنون:٣٦].

عن ابن عباس: (بعيد بعيد لما توعدون)، وفيه لغات كثيرة: فتح (التاء) لغة أهل الحجاز، وكسرها لغة أسد تميم، وفيهم من يضمها، وقرئ بهن.

وأما (شتان): فمعناه: تباين الشيئين في بعض المعاني، مأخوذ من الشتت وهو: التفرق.

قال الشيخ: (ولا يستعمل في الافتراق على الإطلاق ولكن في المعاني والصفات والأخلاق) قال الشاعر[1]: [الكامل]

شَتَّانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ حَيٌّ أَمَاتَ وَمَيِّتٌ أَحْيَانِي

وأما (حبذا): فمعناه أنه صار محبوبا جدا، قال الشيخ: (وحكمه حكم نعم الرجل زيد)؛ لأنك لو قلت: حبذا الرجل، وسكت لم يكن شيئا، فلهذا يقتضي معرفة ونكرة مفسرة نحو: حبذا رجلا زيد، فـ (حبذا) مرفوع المحل بالابتداء، و (زيد) خبره، والنكرة منصوبة على التمييز، والعامل (حبذا).

فإن قيل: إذا كان (حبذا) مركبًا من فعل واسم، لِمَ لَمْ يُجعل فعلا بل جُعل اسمًا؟

قيل: لأن الاسم أقوى من الفعل فغلب الاسمية، على أنه لم يوجد في كلام العرب شيئان جعلا فعلاً واحدًا، ووجد كثير من المركبات جعلت اسما واحدا فحكمه أن يكون اسما أولى لهاتين الجهتين.

---

(١) ذكر على بن يحيى المنجم: أن البيت للمجثم الراسبى، وكان شاعرا اتصل بمحمد بن منصور بن زياد، فكسب معه ألف درهم فلما مات اتصل بمحمد بن يحيى بن خالد البرمكى فأساء صحبته فهجاه.

انظر: الموازنة ١/ ٧٢، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٧، ولباب الآداب ١/ ١٨٢.

فصل: ومما لابد من أن يضم إلى ما ذُكِر في الكتاب: هلم زيدًا بمعنى: احضره وقربه، وقال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام:١٥٠]، وهات الشيء؛ أي: أعطنيه، وقال: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١١١]، وها زيدا؛ أي: خذه، و ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩].

ومن غير المتعدي: (هيت)؛ أي: أسرع، ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣].

و(أف) بمعنى: اتضجر، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣].

و(إيه)؛ أي: حدث.

وقدني، وقطني: حسبي.

وتراك، ومناع، ونزال بمعنى: اترك.

وامنع، وانزل، وأوه بمعنى: أتوجع.

و (وي) للتندم والتنديم والتعجب، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص:٨٢]، ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٨٢].

و (بخ) عند الإعجاب، ويكرر فيقال: بخ بخ.

و (آمين) بمعنى: استجب.

(ما يعمل عمل الحرف من الأسماء)

(الإضافة)

قال رحمه الله: (الضرب الثاني من الأسماء العوامل وهو ما يعمل عمل الحرف، وهي تعمل الجر والجزم.

فالجر في الإضافة، والإضافة على ضربين: إضافة بمعنى (اللام) نحو: دار زيد، تريد: دار لزيد.

وإضافة بمعنى (من) كقولك: خاتم فضة تريد خاتم من فضة.

ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها.

والأعداد تُميَّز على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يضاف إلى جمع نحو: ثلاثة أثواب، وكذلك إلى العشرة.

والثاني: أن يضاف إلى المفرد، وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منهما نحو: مائة درهم، وألف درهم، ومائتا درهم، وألفا درهم، وثلاثة آلاف درهم.

والثالث: ليس مما نحن فيه وهو أن يكون التمييز منصوبًا مفردًا وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وتقول: أحد عشر درهما.

وتسقط في الإضافة التنوين، ونون الجمع، ونون التثنية كقولك: غلام زيد، وغلاما زيد، وبنو عمرو، مسلمو بلد، فهذا عمل الجر في الأسماء).

الشرح: الإضافة مقتضية الجر كالفاعلية للرفع والمفعولية للنصب، وإن كان العامل غير المقتضي وهو حرف الجر ثابتا كان أو مقدرا كما أن التحيز مصحح لكون الجسم كائنا والمثبت له هو الكون.

والفرق بين أن يكون الإضافة بمعنى (اللام) وبين أن يكون بمعنى (من) ما ذكره الشيخ وهو: (أن يقع اسم المضاف إليه على المضاف إذا كانت بمعنى (من)، ولا يقع إذا كانت بمعنى (اللام)).

بيانه: أنه يجوز أن تقول في الخاتم: إنه فضة في: خاتم فضة، ولا يستقيم أن تقول في الغلام: إنه زيد في: غلام زيد.

و (من) المقدرة فيها هي البيانية.

والإضافة على ضربين: معنوية، ولفظية.

فالمعنوية: ما أفاد تعريفًا أو تخصيصًا، فالأول: غلام زيد، والثاني: غلام رجل.

واللفظية: في إضافة الصفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها، فالأول: هذا ضارب زيد، والثاني: حسن الوجه، وهي لا تفيد إلا تخفيفا، ولهذا تقول: الضاربا زيدٍ، والضاربون زيدٍ، ولا يقال: الضاربُ زيدٍ إلا عند الفراء.

فإذا قلت: الضاربك والضارباك، فمحل (الكاف) في الأول النصب، وفي الثاني الجر.

وأما الضارب الرجل فإنما جوزوه لمشابهة: الحسن الوجه.

ويتعرف المضاف إذا أضيفت إلى المعرفة بالإضافة المعنوية دون اللفظية، ولهذا وجب سقوط الألف واللام عن المضاف لحصول التعريف فيه، ولا يجب في اللفظية، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الحج:٣٥]، إلا نحو: غير، ومثل، وشبه، فإنها لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعارف؛ لتوغلها في الإبهام إلا إذا كان الاسم المضاف مشهورا بالمغايرة والمماثلة نحو قولهم: الحركة غير السكون، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة:٧] فجعله صفة (للذين) والموصول من المعارف.

وقد يضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾﴾[النازعات:٤٦] لاجتماعهما في نهار واحد.

ولا تجوز إضافة الصفة إلى موصوفها، ولا موصوف إلى صفته، وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يوسف:١٠٩] قالوا: التقدير: ولدار الحياة الأخرة، وكذلك التأويل في ظاهر ما يوهم أنه إضافة الموصوف إلى صفته.

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف في ضرورة الشعر، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) قراءة مردودة.

ويضاف اسم الزمان إلى الفعل قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة:١١٩]، وكذلك إلى الجمل الابتدائية قالوا: أتيتك زمن الخليفة عمر، وقال: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ﴾ [غافر:٧١].

ويبنى اسم الزمان عند إضافته إلى فعل ماض، ومنه ما جاء في الأحاديث: " خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه " فبني (يوم) على الفتح.

وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف:٨٢].

وقد يبقى المضاف إليه بعد حذف المضاف على حركته كقولهم: ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة، قال سيبويه: (كأنك أظهرت (كلَّ) فقلت: ولا كلُّ بيضاء شحمة).

(العـــدد)

أما قوله: (ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها) فينبغي أن تعلم أن الأصل في الأعداد أن يضاف الواحد والاثنان إلى الجنس، فيقال: عندي واحد رجل، واثنا رجال، كما جاء في الشعر قوله[1]: [الرجز]

كَـــأَنَّ خُصْـــيَيْهِ مِـــنَ التَّدَلْـــدُل ظَـرْفُ جِـرَابٍ فِيـهِ ثِنْتَـا حَنْظَـل

لكنهم تركوا ذلك؛ لأن ذكر المفرد والمثنى من الجنس يغني عن ذلك نحو قولك: رجل - رجلان.

فأما الثلاثة فما وراءها لا بد فيها من ذكر العدد والجنس؛ لأن بذكر العدد لا يعرف الجنس وبذكر الجنس لا يعرف المقدار، فلا بد من ذكرهما.

وإنما تضاف الثلاثة فما وراءها إلى الجمع اعتبارا للأصل؛ لأن الثلاثة أو الأربعة إلى ما زاد لا تكون مفردة بل تكون جمعا في معناه، وإنما يضاف إلى جمع القلة التي هي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ، لمحافظة المشاكلة بين التمييز والمميز إلا إذا أعوز فيؤتى بجمع الكثرة نحو: ثلاثة شسوع، أو يتوسع في استعمال الكثرة مكان القليل نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ وَلَا﴾[البقرة:٢٢٨]؛ لاشتراكهما في الجمعية أو لكونه أكثر استعمالا من: الإقراء.

وإنما ثبت (التاء) في المذكر وحذف في المؤنث؛ لأن الأصل في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وقع بـ (التاء) في أصل اللغة بدليل أنك تعلمتها غير مميزة بالمذكر والمؤنث مع (التاء) فاعتبر الأصل مع المذكر، وحذف المؤنث فرقا بينهما. وإنما بنيت

---

(١) **يُنسبُ لخطّام المجاشعيّ،** أو لجندل بن المثنّى، أو لسلمى الهذليّة، أو لشمّاء الهذليّة.
و (ظرف جِراب): وِعاءٌ من جلد.
والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية.
انظر: الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاحُ المنطِق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب ١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٨/١، وشرح المفصّل ١٤٤/٤، وشرح الجُمل ١٤٠/١، ٢٩/٢، وابن النّاظم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

المركبات لتضمنها (واو) العطف، وبني الاسمان معا لتعلق (الواو) بين المعطوف والمعطوف عليه.

وإنما استثنى عنها (اثنا عشر)؛ لكونه معربا بالحرف الذي هو علامة التثنية، وفي حذفها لأجل البناء بطلان معنى التثنية، وإنما بنيت العشرة معه لقيامها مقام (نون) التثنية والحمل على أخواتها.

وإنما وحد تمييز المركبات إلى ما يتضاعف؛ لأنه يكفي في بيان الجنس من غير إخلال، وإنما نصب لمجيئه بعد تمام الاسم بما هو في تقدير التنوين وهو التركيب.

و (عشرة) المؤنثة المفردة غير المركبة فلا تسكن لأجل التخفيف؛ لأن ذلك كان في المركبة الأولى.

وإنما لم يشتق العقد الثاني من الاثنين كسائر العقود المأخوذة من الثلاثة والأربعة إلى التسعة؛ لأن معناه إنما يتم بحرف التثنية، ولو زيد عليه (الواو) و (النون) لاجتمع فيه إعرابان وزوائد كثيرة فعدلوا إلى العشرة لذلك، فقيل: عشرون.

وإنما نصب المميز من العشرين إلى التسعة وتسعين لتمام الاسم بـ (نون) الجمع.

وإنما أضيف (المائة) إلى تمييزها لمشابهتها العشرة؛ لأن العشرة عقد لأفرادها من الثلاثة إليها، وكذلك المائة عقد لأفرادها من العشرة إليها.

وأما كون تمييزها مفردا فلما ذكرنا من كونه كافيا في بيان الجنس.

وأما ثلاثمائة فألف فشاذ، والقياس: ثلاث مئات أو مئين.

وأما ألوف فهو على قياس الأصل تقول: ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف، وأحد عشر ألفا إلى تسعة وتسعين ألفا، ومائة ألف إلى ألف ألف.

وتقول مع تميز المميز: ثلاث مائة رجل إلى تسع مائة رجل، ومائة ألف رجل إلى ألف ألف رجل، وثلاثة آلاف ألف رجل إلى عشرة آلاف ألف رجل، وأحد عشر ألف ألف رجل تسعة ألف ألف رجل، وعشرون ألف ألف رجل إلى مائة ألف ألف رجل، على هذا القياس.

وإنما يسقط التنوين من المضاف؛ لأنه زيادة، وكذلك الإضافة كي لا يجمع بينهما.

وأما سقوط (نون) التثنية والجمع؛ فلأنه عوض من التنوين والحركة فحذف في موضع يحذف فيه التنوين وهو عند الإضافة، وتثبت في موضع تثبت فيه الحركة، وهو عند دخول الألف واللام.

فإن قيل ما تقول في قوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل:٤٨] فميز التسعة بالمفرد والمدعى بخلافه، وقال: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[الأعراف:١٦٠]، والسؤال فيها من وجهين:

أحدهما: أنه أنث اسم العدد و (السبط) مذكر، والواحد والاثنان والعشرة المركبة باقية على الأصل؟

والثاني: أن التمييز فيما وراء العشرة مفرد و (أسباط) جمع؟ وقال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦٠]، وينبغي أن تثبت (تاء) التأنيث في اسم العدد إذا كان مفرد المعدود مذكرا، و (المثل) مذكر وأسقط (التاء) من اسم العدد، وقال الله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف:٢٥]، وتمييز ما وراء العشرة مفرد و (سنين) جمع، فما الوجه في ذلك كله؟

قيل: أما الجواب عن الأول وهو تميز (التسعة) بالمفرد فإنه وإن كان مفردا اللفظ فهو مجموع المعنى؛ لأنه اسم الجمع، ولا فرق بين أن يكون جمعا في المعنى أو جمعا في اللفظ.

والجواب عن الثاني وهو تأنيث (السبط) فقال أبو إسحاق الزجاج: (المعنى اثنتي عشرة فرقة) فكأنه أشار إلى أن التمييز محذوف مقدر، و (أسباطا) من نعت الفرقة، وعند الشيخ أبي علي الفارسي (أسباطا) بدل من (اثنتي عشرة) كأنه قال: وجعلناهم أسباطا، وبذلك يسقط السؤال الثاني في الآية؛ لأنه لم يكن (أسباطا) تمييزا للعدد في تمشية الإمامين.

وأما الجواب عن قوله تعالى: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام:١٦٠] فذكر أبو علي فيه جوابين: أحدهما: أنه جعل الأمثال حسنات، فكأنه قال: فله عشر حسنات أمثالها.

والثاني: أن الأمثال مضافة إلى المؤنث فجاز تأنيثه كقراءة من قرأ[1]: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠] بالتاء.

وأما الجواب عن قوله: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥] فقال الزجاج: (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة)، وكونه بدلاً ظاهرًا على القراءة المعروفة؛ لأن المائة فما وراءها تضاف إلى التمييز، وثبوت التنوين فيها دليل على أن (سنين) ليس بتمييز، وأجاز الفراء أن يكون تمييزًا وسوى بين الآية وبين قول الشاعر الذي أتى به استشهادًا وإن كان في استشهاده ضعف ظاهر، البيت[2]: [الكامل]

فيهَــا اثنتَــانِ وأَرْبَعُــونَ حَلُوبَــةً ... ســودًا كَخَافِيَــةِ الغُــرَابِ الأسْــحَمِ

لأن الشاعر أتى بالتمييز مفردًا ثم جمع صفته، وفي الآية لم يأت بالتمييز المفرد.

---

(١) قَرَأَ الْقُرَّاءُ السَّبْعُ بِالْيَاءِ، وقرأ الحسن البصري: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) بِالتَّاءِ، وَإِنَّمَا أَنَّثَ بَعْضًا وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى السَّيَّارَةِ، وَبَعْضُ السَّيَّارَةِ مِنَ السَّيَّارَةِ، كَمَا تَقُولُ: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَهَبَتْ أَصَابِعُهُ أَوْ تَلْتَقِطْهُ السَّيَّارَةُ فَأَحْلَلْتَ الأَوَّلَ مَحَلَّ الثَّانِي كَانَ صَوَابًا. [إعراب القراءات السبع ١/ ٣٠٢]

(٢) **البيت لعنترة** في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥.

اللغة: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود.

المعنى: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سودًا كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنّها أعزّ النوق وأنفسها.

الإعراب: "فيها": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. "اثنتان": مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنّى. "وأربعون": الواو: حرف عطف، "أربعون": اسم معطوف على "اثنتان" مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. "حلوبة": تمييز منصوب. "سودًا": نعت "حلوبة"، أو حال من العدد "اثنتان وأربعون"، أو حال من "حلوبة". "كخافية": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ "سودًا"، وهو مضاف. "الغراب": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "الأسحم": صفة "الغراب" مجرورة بالكسرة مثلها. جملة "فيها اثنتان... ": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: "اثنتان وأربعون حلوبة" حيث أثبت التاء في "حلوبة" لأنّها بمعنى: محلوبة.

(أسماء الشرط الجازمة)

قال رحمه الله: (وأما الجزم فللأسماء التي تتضمن معنى (إن) الجزائية وهي تسعة: من، وما، وأي، وأين، ومتى، وحيثما، وإذ ما، وأنى، ومهما، تقول: من يكرمني أكرمه، وما تصنع أصنع، وأيهم يأتني أكرمه، وأين تكن أكن، ومتى تخرج أخرج، وحيثما تكن أكن، وإذ ما تخرج أخرج، وأنى تفعل أفعل، ومهما تصنع أصنع، قال الله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾[الأعراف:١٣٢]).

الـشـرح: بيان كيفية تضمن هذه الأسماء معنى (إن) الشرطية أنه يكون معنى قولك: من يأتني أكرمه: إن يأتني زيد أو عمرو أبو بكر أو خالد إلى سائر العقلاء؛ لأن (من) لكونه عاما يشتمل جميع من يعقل، وتريد أن تعلق الإكرام بإتيان من يدخل تحت هذه اللفظة فقلت هذا، وكذلك الحكم في سائر الأسماء المتضمنة لمعنى حرف الشرط، وهي وإن كانت متفقة في العمل فهي مختلفة في المعاني.

أما (من) فذكر الشيخ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون موصولة كقولك: جاءني من عرفته بمعنى: الذي عرفته.

والثاني: أن تكون استفهامية كقولك: من عندك؟

والثالث: أن تكون موصوفة نحو قول الشاعر[1]: [الرمل]

---

(١) **هما لسويد بن أبي كاهل** في الأغاني ١٣/ ٩٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٣ - ١٢٥؛ والدرر ١/ ٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٩٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٨.

اللغة: أنضج قلبه غيظًا: أي ملأه غيظًا.

المعنى: رب حاقد ملأت قلبه غيظًا قد تمنّى لي الموت فلم تستجب أمنيته.

الإعراب: "رب": حرف جر شبيه بالزائد. "من": نكرة بمعنى "إنسان"، مبنيّ في محلّ جرّ لفظًا، وفي محلّ رفع مبتدأ محلًا: "أنضجت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل. "غيظًا": تمييز منصوب. "صدره": مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. "قد": حرف تحقيق. "تمنى": فعل ماضٍ، والفاعل: هو. "لي": جار ومجرور متعلقان بـ "تمنى". "موتًا":

رُبَّ مَـنْ أَنْضَـجْتُ غَيْظًـا صَـدْرَهُ قَـدْ تَمَنَّـى لِـيَ مَوْتًـا لَـمْ يُطَـعْ

ويحيينـــــي إذا لاقيتـــــه وإذا يخلـــو لـــه لحمـــي رتـــع

و (من) في هذا الوجه نكرة لدخول (رب) عليها.

والرابع: أن تكون شرطية وهي التي في المتن.

ثم ينبغي أن تعلم أن لها حكمين في إعادة الضمير إليها، وفي التأنيث والتذكير، وهما: اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، فالأول أسبق قال الله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [البقرة:١١٢] فاعتبر اللفظ أولا والمعنى ثانيا، وقال: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب:٣١] فذكر الأول، وأنث الثاني.

وأما (ما) فتكون اسمًا وحرفًا:

فالأول على ستة أوجه: الأربعة المذكورة في (من) وتعجبية، ومجردة من أن تكون موصوفة، وموصولة.

فالتعجبية: ما أحسن زيدا.

والمجردة: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١].

والموصولة: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل:٩٦].

=

مفعول به منصوب. "لم": حرف نفي وقلب وجزم. "يطع": فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: هو.

جملة "رب من أنضجت... ": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة "أنضجت": في محل جرّ أو رفع نعت لـ"من". وجملة "قد تمنى": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "لم يطع": في محلّ رفع خبر ثاني للمبتدأ.

والشاهد فيه قوله: "رب مَن"، و"ربَّ" لا تدخل إلَّا على نكرة، فدل على أن "مَنْ" هنا نكرة موصوفة بجملة "أنضجت".

والموصوفة: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠] تقديره عند الكسائي: بئس شيئًا، قال الشيخ: (إذا كانت معرفة فالجملة صلة له، وإذا كانت نكرة فهي صفة له) هذا هو الفرق بينهما.

والاستفهامية: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾ [البقرة:١٣٣]، وقد يحذف ألفها عند إدخال حرف الجر عليه نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ:١] و ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء:٩٧] و ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق:٥].

والشرطية: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧].

والثاني وهو أن يكون حرفا على ستة أوجه أيضًا: نافية، ومصدرية، وكافة، ومسلطة، وزائدة وإبهامية.

فالنافية: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

والمصدرية: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[التوبة:٢٥].

والكافة: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].

والمسلطة: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة:١٤٤].

والزائدة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩].

والإبهامية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦].

وأما (أي) فهي على الوجوه الأربعة المذكورة في (من): موصولة، وموصوفة، واستفهامية، وشرطية.

فالموصولة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]؛ أي: الذي هو أشد على الرحمن عتيا.

والموصوفة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة:١٠٤].

والاستفهامية: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨].

والشرطية: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].

وإذا أضيف فلا يخلو من أن يكون مضافًا إلى المعرفة أو إلى النكرة.

فإن أضيف إلى المعرفة فإلى الاثنين فصاعدا نحو: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣] و ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف:٧].

وإن أضيف إلى النكرة جاز إضافته إلى المفرد، والمثنى، والمجموع، نحو: أي رجل، أي رجلين، أي رجال، وقيل: لا يجوز حذف المضاف إليه إلا عند جري ما هو بعض منه نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء:١١٠].

أما (أين) فقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨]، ويكون سؤالا عن المكان قال الله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ۝٢٦﴾ [التكوير:٢٦].

وأما (متى) فيكون ظرف زمان، ويستعمل استفهاما كما يستعمل شرطا، قال الله تعالى: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ [الملك:٢٥].

وأما (حيث) فظرف مكان وهو من بين ظروف المكان مخصوص في إضافته إلى الجملة كقولك: جلست حيث جلس زيد، قال الشيخ: (وقول الناس (وهذا لا يصح من حيث اللغة) بالكسر خطأ، والصواب الرفع على الابتداء والخبر مضمر؛ أي: من حيث اللغة مقتضية، ولا يجازي به إلا إذا كان معه (ما) فلا يجوز أن تقول: حيث تكن أكن). ولهذا تسمى هذه (مسلطة)؛ لأنها جعلت الشيء الذي لا يعمل عاملا.

وأما (إذ ما) فإنه يعمل بشرط هذا التركيب فإن انفك عنه (ما) خرج من كونه عاملا كـ (حيث) إذ انفك عنه (ما). ويكون لما مضى مفردا، ولما يستقبل مركبا؛ لأن الشرط لا يكون إلا مستقبلا.

فأما (أني) فقال أبو بكر السجستاني في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]: (كيف شئتم، ومتى شئتم، وحيث شئتم) فيكون (أنى) على ثلاثة معان، و ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران:٣٧]؛ أي: من أين لك هذا؟

وأما (مهما) فهي (ما) المتضمنة لمعنى الشرط ضمت إليها (ما) الزائدة المؤكدة للجزاء في قولك: ما تخرج أخرج، إلا أنه استثقل تكرير المثلين فقلبت الألف الأولى هاء ومعناه: أي شيء، ومن جعله بمعنى: متى ما، فقد أخطأ.

فإن قيل: إلام يرجع الضميران في (به)، و (بها) في الآية؟

قيل: إلى (مهما) إلا أن الأول ذكر اعتبارا للفظ، والثاني أنث اعتبارا للمعنى؛ لأن (مهما) في معنى (الآية) بدليل أنه بين في قوله: ﴿نَنسَخۡ مِنۡ﴾[البقرة:١٠٦].

فإن قيل: إذا سموا ما يأتي به موسى عليه السلام آية كيف قالوا: ﴿لَتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:١٣٢]؟

فالجواب: أنهم لم يعتقدوها آية وإنما سموها لتسمية موسى استهزاءً وتهكمًا، والله أعلم بالصواب.